

## السلطة الفلسطينية تبحث عن طوق نجاة بالتواصل مع إدارة بايدن

رام الله - عكست تصريحات قيادات فلسطينية بارزة عن وجود اتصالات وتفاهات مع فريق الرئيس الديمقراطي الفائز في الانتخابات الرئاسية الأميركية جو بايدن، وجود رسائل داخلية وخارجية أرادت السلطة الفلسطينية إيصالها، خاصة بعد إعادة التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وقالت مصادر سياسية إن حالة الفضل التي صاحبت عملية إعادة إطلاق التنسيق الأمني مع إسرائيل وتداعياتها السلبية على ملف المصالحة الداخلية، دفعت بتلك القيادات إلى الحديث عن "تفاهات" مع إدارة بايدن المقلبة للتخفيف من حدة الاحتقان الداخلي، خاصة أن السلطة الفلسطينية تعاني أزمة مالية خانقة.

وقال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول، إنه تم التوصل إلى تفاهات مع إدارة الحملة الانتخابية لبايدن، وأن هذه التفاهات تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى السياسي ومستقبل العلاقات مع إسرائيل.

ولم يفصح المسؤول البارز في حركة فتح عن طبيعة تلك التفاهات والإجراءات، وتساءلت مصادر سياسية عن فحواها وتوقيتها المتزامن مع اشتغال بايدن وفريقه بترتيب الملفات الداخلية وتداعيات نتائج الانتخابات الأميركية المتواصلة.

وعلى العالول رفضه الحديث عن طبيعة تلك التفاهات بـ"وجود مخاطر متبقية من إدارة ترامب"، وأن السلطة الفلسطينية لا تزال "تترقب قراراتها حتى مغادرتها للبيت الأبيض".

وتساءل مراقبون عن حقيقة الخط السياسي المفتوح بين الجهات الرسمية الفلسطينية والإدارة الجديدة، التي لم تتشكل بعد، مشيرين إلى أن تصريحات العالول هي نوع من رسائل لطمانه الداخل أكثر من كونها موجبة إلى الخارج، إضافة إلى أنها تبعث برسائل مبكرة لإدارة بايدن المرتقبة.

وقال العالول إنه "يجب على الفلسطينيين التروي حتى الانتهاء من الوفاء للراهن المتمثل بإدارة ترامب مع الإبقاء على الحراك السياسي والشعبي لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية".

وكانت السلطة الفلسطينية قد أعادت التنسيق الأمني مع إسرائيل بشكله السابق، مقابل الإفراج عن المقاصة، وهي أموال ضرائب تجمعها إسرائيل.

وتنقذت جهات فلسطينية عديدة من ضمنها أصوات من داخل حركة فتح الطريقة التي أعادت فيها السلطة التنسيق مع إسرائيل، خاصة أنها

## القاهرة تستقبل بايدن بإطلاق قانون الجمعيات الأهلية

### الحكومة تستبق الضغوط بإجراءات لتحسين الوضع الحقوقي



غلق منافذ التوتير المتوقعة

مصرعاه أمام منظمات أهلية مدعومة من بلدان متهمه بدعم الإسلام السياسي، حتى استفقت فجأة على كارثة تمويلها الداخلية وتداعيات نتائج الانتخابات الأميركية المتواصلة.

وتكمن المشكلة في أن خطاب القاهرة الدبلوماسي لم يستطع بعد شرح وجهة نظر الحكومة في ربط التصديق على المنظمات الحقوقية بطبيعة الأوضاع الأمنية واستمرار خطر الإرهاب، واختلاف معايير تقييم الدول الغربية عن الواقع المصري وطبيعة المجتمع وتسلسل المتشددين إليه من خلال العمل الأهلي والإنساني.

واخفقت الحكومة في استمالة بعض المنظمات والجمعيات المحلية والدولية الموثوق بها في الخارج، لدعم وجهة نظرها، والتسويق لسياستها الخاصة بالعلم، والسياسة، حتى بدت وحدها في مواجهة الجهات الخارجية التي تتهمها بالتضييق دون تظهير حقوقي يخشى أن يمتدح الحكومة فيتم حرمانه من الحصول على مساعدات أجنبية.

ويتوقع مراقبون أن يكون الخلاف الأكبر بين واشنطن والقاهرة في ملف المجتمع المدني، فالأخيرة تتمسك بعدم تحويل المنظمات الأهلية لقناة بديلة للأحزاب السياسية، والإصرار على ربط أنشطة وتمويلات الجمعيات الأهلية بخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها القومية، بينما ترى الأولى ضرورة الانفتاح بلا ضوابط قاسية.

واللائحة ستغلق بابا من الريبة والشك استمر لسنوات، ويعني قرب إصدارها أن الحكومة تريد فعلا طماننة المنظمات الحقوقية الدولية بأنها أصبحت معنية بالاهتمام بالعمل الأهلي، وفي نفس الوقت غلق المنافذ غير الشرعية بقوة القانون.

وأوضح لـ"العرب"، أن خطوة الحكومة تاخرت كثيرا، لكنها قليلة بفك الاشتباك مع مؤسسات متعضة من ضبابية المشهد، ولا تعرف كيف تعمل وسط هذه الأجواء، ولا يعني إصدارها أن تكون هناك حرية مطلقة للمنظمات، لأنها ستكون محكومة بإطار يحترم سيادة دون صدام مع الدولة.

وترى أصوات معارضة أن معيار الحكم على جدية الحكومة فتح المجال أمام المنظمات الأهلية سوف يكون بتطبيق القانون، وليس تضمين لائحته التنفيذية بمواد أوروبية غير قابلة للتنفيذ على الأرض، والإبقاء بان هناك مرونة على الورق فقط، في حين أن المضايقات مازالت مستمرة.

وما يعطي للقاهرة مساحة أكبر لتوظيف ملف المنظمات الحقوقية كأداة سياسية، أن بعض البلدان الأوروبية اكتوت بنار الجمعيات الأهلية التي تحولت إلى أداة في يد تنظيمات وتيارات متشدة، وأغلبها يتم تمويله من قطر وتركيا بشكل خفي.

وأشار عبدالحافظ، لـ"العرب"، إلى أن مصر لا تريد تكرار الخطأ الذي وقعت فيه دول غربية بفتح المجال على

وقالت مصادر حقوقية قريبة من دوائر حكومية تعد اللائحة التنفيذية لـ"العرب"، إن هناك إصرارا على تضمين اللائحة موادا مطابقة لبعض النصوص عليه في قوانين العمل الأهلي بدول غربية، لتأكيد حسن النوايا بان الحكومة عازمة على تغيير الصورة الذهنية السلبية التي تتهمها بالتضييق على المنظمات الحقوقية.

وتدرك القاهرة أن استمرار إثارة قضايا المجتمع المدني سوف تكون له تبعات سلبية لحركاتها على المستويين الإقليمي والدولي وتقديم نفسها كشريك مهم لدول كبرى في الاتحاد الأوروبي أصبحت تتداول هي الأخرى ملف حقوق الإنسان باهتمام.

وأضافت المصادر أن الحكومة تستبق إثارة ملف الجمعيات الأهلية بعد وصول بايدن إلى البيت الأبيض، بتحسين نفسها من اتهامات قد تطالها بسبب الملف، بحيث تبادر بتوصيل رسائل مفادها أنها مهتمة بتصحيح المسار دون أن يُطلب منها ذلك.

وعولت الحكومة على التحرك الدبلوماسي كظهير سياسي يدعم وجهة نظرها المرتبطة بأسباب التضييق على منظمات المجتمع المدني، لكنها أدركت لاحقا حتمية أن يكون هناك تسريع بدعم الشق الدبلوماسي الذي لن يجدي نفعاً مع أنظمة غربية أعادت توظيف الملف لأغراض سياسية.

أكد رئيس ملتقى الحوار والتنمية لحقوق الإنسان سعيد عبدالحافظ أن

تستبق السلطات المصرية تسليم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن منصبه رسميا بتحسين نفسها من اتهامات قد تطالها في الملف الحقوقي، حيث سارعت إلى الحديث عن قرب الإفراج عن لائحة قانونية تنظم عمل الجمعيات الأهلية في مصر.

القاهرة - أبدت السلطات المصرية مرونة لافتة في ملف منظمات المجتمع المدني بعد فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية، في خطوة استباقية لتجنب ضغوط خارجية في الملف الحقوقي.

وتزامن هذه الخطوة مع مساع حكومية لإغلاق منافذ التوتير المتوقعة مع إدارة بايدن في ملف الحريات وحقوق الإنسان، وهو الملف الذي كانت تستغله إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في العلاقة مع القاهرة.

وأعلنت وزيرة التضامن المصرية نيفين القباج، خلال مؤتمر صحفي الأحد مع السفير الأميركي جوناثان كوهين في مقر سفارته، أن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية على وشك الخروج للنور قبل نهاية العام الجاري، ما يعني وجود نية لدى الحكومة لإنجاز الملف قبل وصول بايدن رسميا إلى البيت الأبيض.

وتعطل العمل بقانون الجمعيات الأهلية الذي أقره مجلس النواب منذ نحو ثلاثة أعوام، رغم تعديله بناء على طلب الرئيس عبدالفتاح السيسي تجاوبا مع تدمير حقوقي محلي وبولي من بعض مواده، ومع ذلك تجمدت لائحته التنفيذية.



سعيد عبدالحافظ

اللائحة ستغلق بابا استمر لسنوات

ولم يكن يشكل قانون الجمعيات الأهلية أزمة في العلاقات بين القاهرة وواشنطن خلال فترة حكم دونالد ترامب، وكانت بعض القضايا الإقليمية والتصدي للإرهاب، ملفات ذات أولوية قصوى، الأمر الذي دفع القاهرة للتراضي في إصدار اللائحة التنفيذية.

وتوقعت دوائر سياسية أن تكون خطوة الحكومة بالإفراج عن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية، استباقية لتجنب نفسها الحرج أمام الرأي العام، بأنها أنجزت الملف استجابة لضغوط خارجية.

## دعم فرنسي ألماني للسودان لتثبيت السلام

الخرطوم - تلقى السودان إشادة فرنسية وألمانية بما أنجزه في طريق السلام الذي سلكه لتحقيق التوافق بين جميع القوى السياسية في البلاد للخروج من تبعات فترة حكم الرئيس المعزول عمر حسن البشير، الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثين سنة.

ولا يزال البلد يعاني من تبعات أزمات سياسية واقتصادية عمرها عقود سببتها السياسات الداخلية والخارجية للنظام السابق، التي يدفع السودان ثمنها على شتى الأصعدة.

وقالت وكالة الأنباء السودانية إن رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك تلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حيث تعهدا بدعم السلام في السودان.

وتشدد الرئيس الفرنسي على دعم الانتقال السياسي في السودان، مؤكدا في الوقت نفسه على تبني فرنسا لمؤتمر جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السودان. ويحتاج السودان بالفعل إلى استثمارات لإنجاز مشاريع تنموية واسعة للخروج من نفق الأزمة المالية، التي وجد نفسه فيها جراء الأزمات التي افتعلها النظام السابق مع الخارج.

## تقديم الحريري مسودة حكومية لا يخرج لبنان من المأزق السياسي

الراعي بشأن "الذهاب فورا إلى تشكيل حكومة طوارئ إنقاذية تنتشل لبنان من الانهيار الاقتصادي".

ويقول مراقبون إن مسألة الإفراج عن الحكومة الجديدة والوصول إلى صياغة توافقية بشأن شكلها يرتبطان أساسا بالنزاعات الخارجية لها علاقة بالإدارة الأميركية الجديدة وأيضا بما ستقرره طهران عبر حزب الله بشأن الموافقة على الصيغ المطروحة لتشكيل حكومة الحريري.

ويعيش لبنان على وقع أسوأ أزمة مالية منذ نهاية الحرب الأهلية، حيث يرفض المجتمع الدولي تقديم الدعم من دون تنفيذ إصلاحات جذرية في مختلف القطاعات الأساسية لإنعاش الاقتصاد المنهار.

ووعد الحريري منذ تكليفه بتشكيل حكومة من اختصاصيين لإجراء الإصلاحات التي تؤكد عليها المبادرة الفرنسية لفتح الطريق أمام المساعدات الخارجية، وشغل الحريري منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات من قبل، وهو منصب يشغله مسلم سني في نظام المحاصصة الطائفية في لبنان، وأطاحت احتجاجات حاشدة اندلعت قبل نحو عام بحكومته الائتلافية السابقة غضبا على الخيبة الحاكمة بسبب عقود من الفساد والهدر داخل أجهزة الدولة.

تقديم الحريري مسودة حكومية إلى الرئيس عون، إلا أنها أكدت على التزام رئيس الوزراء المكلف بالمبادرة الفرنسية ومتطلباتها.



وديع الخازن ساعة الحقيقة دقت والمهلة الفرنسية شارفت على النهاية

ونقلت تلك التسريبات احتمالات الوصول إلى صيغة توافقية بين الحريري وعون رغم استبعادها في الوقت الراهن. وقالت المصادر إن بعض المقربين من رئيس الوزراء المكلف لا يستبعدون مبادرته إلى تسليم الرئيس عون مسودة حكومية خلال هذا الأسبوع.

وقال رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن إن "ساعة الحقيقة دقت والمهلة الفرنسية لتشكيل حكومة طوارئ إنقاذية شارفت على نهايتها".

الممارسة على الحريري في مسألة توزيع الحقائق الوزارية في التشكيل الجديد. ويقول مراقبون إن التسريبات من بيت الوسط بأنه لا مكان للاعتذار في قاموس الحريري عن التكليف، رسالة واضحة بأنه سيستمر إلى النهاية في طريقه، وفقا للمعايير التي حددها منذ تكليفه برئاسة الوزراء خلفا لحسان دياب.

ولا يستبعد هؤلاء إمكانية التأخير مع صعوبة الوصول إلى حل وسط مع الرئيس عون بشأن الحقائق الوزارية الخاصة بالمسيحيين، خاصة مع إصرار تيار عون على اختيار 7 وزراء يشكلون الثلث المعطل في الحكومة من بينهم وزير الطاقة وتبني وزارة المالية ضمن الحصص الشيعية، وهو سبب التعطيل السابق الذي ظهر مع رئيس الوزراء المعتذر مصطفى أدبي.

ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية عن النائب أيوب حميد قوله، "إنه من المؤسف أن يخضع موضوع تشكيل الحكومة للتجاذبات السياسية المتعلقة ليس فقط بالأسماء، وإنما أيضا بمن يسمي الأسماء وتوزيع الحقائق، وأن هذا الموضوع له سلبيات على الواقع اللبناني".

وأشارت واحدة من التسريبات الإعلامية في لبنان إلى أن مصادر مقربة من بيت الوسط لم تؤكد أو تنفي احتمال

وقالت دوائر سياسية لبنانية إن تلك التسريبات بدت وسيلة للضغط على رئيس الوزراء المكلف للسير في طريق المحاصصة الطائفية التي سرت سابقا على كافة الحكومات، بدلا من اللجوء إلى تشكيل حكومة اختصاصيين حسب ما يطلب الحريري نفسه.

وأضافت هذه الدوائر أن التركيز البالغ فيه من قبل الرئيس ميشال عون وتياره الوطني الحر على مسألة التحقيق الجنائي هدفه حرف الانتظار عن مسألة المتسبب في التعطيل والضغوط



عقبات متشعبة في طريقه